الناطق باسم الداخلية لـ«القدس العربي»: المنصب استحدث من قبل احدى الحكومات الفلسطينية السابقة وشغله احد المسؤولين في فتح

حماس تنتقد الغاء عباس قرار وزير الداخلية بتعيين ابو سمهدانة وتشكيل قوة امنية لمساندة الشرطة

رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية يتحدث قبل صلاة الجمعة في المسجد الشافعي في غزة (ا ف ب)

رام الله ـ «القدس العربي»

ـ من وليد عوض:

انتقد الناطق باسم حركة حماس في الضفة الغربية قرار رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إلغاء قرارات وزارة الداخلية المتمثلة بتعيين جمال ابوسمهدانة، ابرز المطلوبين لقوات الاحتلال الاسرائيلي، مراقبا عاما لوزارة الداخلية والامن الوطني، وتشكيل قوة أمنية مساندة للشرطة من قبل رجال المقاومة،فيما قالت مصادر رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية ان الأخير سيعقد اجتماعا طارئا مع وزير الداخلية سعيد صيام.

وقال عدنان عصفور في تصريحات صحافية ان من صلاحية وزير الداخلية ومن حقه انشاء جهاز يرفد ويدعم تثبيت الأمن والاستقرار بعد أن ثبت عجز الأجهزة الأمنية وعدم ثقة الناس بها».

وكان عباس قرر الجمعة عقب مشاورات اجراها مع بعض المسؤولين الفلسطينيين ومن بينهم اعضاء في اللجنة المركزية لحركة فتح الغاء القرارين المذكورين لوزير الداخلية سعيد صيام.

ومن جهته اوضح الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية خالد ابو هلال لـ«القدس العربي» ان مجلس الوزراء الفلسطيني هو من قرر استحداث هذا المنصب في الحكومة الجديدة، وكان دور وزير الداخلية منحصرا في اختيار الشخصية التي تشغل هذا المنصب.

واوضح ابو هلال ان هذا المنصب استحدث من قبل حكومة فلسطينية سابقة وشغله سمير المشهراوي احد قادة فتح عندما كان العقيد محمد دحلان وزيرا للامن الداخلي في حكومة شكلها الرئيس الفلسطيني محمود عباس عندما كان رئيسا للوزراء في عهد الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات.

وكان وزير الداخلية سعيد صيام اعلن الخميس تعيين ابو سمهدانة، وكذلك تشكيل قوة أمنية مساندة للشرطة من الأجنحة العسكرية للفصائل الفلسطينية في إطارخطواته لضبط الأوضاع الأمنية في الأراضي الفلسطينية الا ان الرئيس الفلسطيني محمود عباس قرر امس الغاء هذا القرارات، وبعث بذلك برسالة خطية لرئيس الوزراء اسماعيل هنية.

واكد غازي حمد المتحدث الرسمي باسم الحكومة الفلسطينية تسلم هنية للرسالة، موضحا انه سيجتمع مع وزير الداخلية لبحث الموضوع.

وحول القوة الامنية المساندة اوضح الناطق باسم وزارة الداخلية خالد ابو هلال بان تلك القوة «ليست جهاز امني جديد وانما هم متطوعون من معظم اجنحة فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة ولا يتقاضون رواتب مقابل تطوعهم».

واوضح ان مهمة تلك القوة منع الاعتداءات على افراد الاجهزة الامنية والذين يتم الاعتداء عليهم في ظل الفوضى الامنية التي تعصف بالمجتمع الفلسطيني.

وعن مهام المراقب العام لوزارة الداخلية اوضح ابو هلال ان مهمته منحصرة في مراقبة رجال الامن وممارساتهم اليومية مع المواطنين، ومشيرا الى ان هناك بعض العناصر في الاجهزة الامنية تسيء للمواطنين وتعتدي عليهم اضافة الى تورط بعضهم في فوضى السلاح واستخدام اسلحتهم الرسمية في اعمال غير قانونية، ولذلك مهمة المراقب العام مراقبة هؤلاء وتقديمهم للعدالة.

وشدد ابو هلال ان منصب المراقب العام استحدث في الماضي بقرار من وزير الامن الداخلي الفلسطيني ودون قرار من مجلس الوزراء كما حصل في الحكومة الحالية، متسائلاً لماذا لم تثار ضجة في السابق على استحداث ذلك المنصب؟.

من جهته قال أمين عام الرئاسة الفلسطينية الطيب عبد الرحيم للصحافيين الجمعة أنه بعد دراسة وافية وقانونية للقرارات التي إتخذها وزير الداخلية الفلسطيني بعث الرئيس عباس رسالة لرئيس الوزراء إسماعيل هنية مضمونها أن هذه القرارات غير قانونية وغير دستورية وتخالف القانون وبالتالي إعتبارها كأن لم تكن، واضاف ان الرئيس «سيصدر مرسوما رئاسيا بإلغاء هذه القرارات لأنها مخالفة للقانون».

ونفى الطيب عبد الرحيم اي علم للرئاسة الفلسطينية بقرارات صيام، مؤكدا ان اية اشكالية بين الرئاسة والحكومة ستحل بالحوار، داعيا الوزراء الى عدم الاقدام على اي خطوة دون العودة للرئيس.

يشار أن كلا من الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية اتتقدت قرارات وزير الداخلية الفلسطيني سعيد صيام بتعيين ابو سمهدانة مراقبا عام لوزارة الداخلية.

واجتمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الجمعة في رام الله لبحث قرارات وزير الداخلية، ونقل عن عضو اللجنة التنفيذية ياسر عبد ربه قوله «إن هذه الخطوة محاولة من حماس لشرعنة المجموعات المسلحة التابعة لها»، اما الطيب عبد الرحيم فقال ان الخطوة لم تنسق مع الرئاسة وان قرارات الحكم لا تتخذ ارتجاليا امام هذا المسجد او ذاك في اشارة الى مكان اعلان القرار على لسان وزير الداخلية.

من جهة اخرى نقل عن مصدر امني فلسطيني كبير تحذيره الحكومة من اتخاذ خطوات ارتجالية كردة فعل، وقال ان هذا يعتبر التفافا على شرعية اجهزة الامن وان قيام وزير الداخلية بتشكيل جهاز امني من المجموعات المسلحة يهدد بخطر الحرب الاهلية وان على القيادة مناقشة هذا الامر من جديد وبكل مسؤولية على حد قوله.

هذا ونقل عن مصادر في مكتب هنية انه عقد اجتماعا طارئا مع وزير الداخلية سعيد صيام لبحث القضية سواء القرارات التي اتخذها وزير الداخلية او الغائها من قبل عباس في احدث ازمة بين الجانبين.

وعقب الناطق باسم حركة حماس في الضفة الغربية على تعليقات أمين عام الرئاسة الطيب عبد الرحيم بشأن الغاء قرارات وزارة الداخلية معتبرا ان هذه القرارات من حق وزير الداخلية.

وقال عصفور لوكالة أنباء (رامتان) المحلية ان «من صلاحية وزير الداخلية ومن حقه انشاء جهاز يرفد ويدعم تثبيت الأمن والاستقرار بعد أن ثبت عجز الأجهزة الأمنية وعدم ثقة الناس بها».

من جهته، قال جمال أبو سمهدانة الذي اكدت سلطات الاحتلال بانه مستهدف ولن تكون له اية حصانة رغم انه يشغل منصبا رسميا في الحكومة الفلسطينية، «سنتوافق مع قوى المقاومة لتوحيد الجهود لحماية شعبنا وتخفيف معاناته».

وقال أبو سمهدانة الذي نجا اكثر من مرة من محاولات إسرائيلية لاغتياله بصواريخ وعبوات ناسفة، أن «مهمتنا في المرحلة القادمة إن شاء الله هي مراقبة أداء الأجهزة الأمنية ومتابعة النظام والالتزام بالقانون وتطبيق القانون وان يكون المجتمع كله إن شاء الله تحت القانون».

وحول آليات معالجة ظاهرة الفلتان الأمني التي يعيشها الشارع الفلسطيني، قال ابو سمهدانة «أبو عطايا» كما يحب رفاقه أن ينادوه «منذ أيام تقريبا كان هناك اجتماع عند السيد وزير الداخلية ضم كافة فصائل المقاومة الفلسطينية، وتم الاتفاق على إعلان ميثاق شرف يلتزم من خلاله الجميع بالقانون، وأن يكونوا كل رجال المقاومة دعماً للقانون وليس للفلتان الأمني».

وتابع يقول لوكالة انباء «رامتان» المحلية «إن شاء الله بالتعاون مع الرجال الشرفاء وهم الغالبية من أبناء شعبنا سنكثف جهودنا جميعاً لوقف الفلتان الأمني وحماية المواطن إن شاء الله» .

ويراهن كثيرون على مكانة ابو عطايا في صفوف رجال المقاومة الفلسطينية، الذين خبروه على مدى سنوات طويلة في ساحات المواجهة، وهو ما يرجح كفته في كبح جماح الفلتان الأمني الذي يعاني منه الفلسطينيون. خاصة وأنه بات عنوانا من عناوين القانون حسبما ذكر.

ويرى أبو سمهدانة، أن «الفصائل الفلسطينية المسلحة هي أكثر الناس حرصاً على مصلحة شعبنا وهي تقاتل من أجل شعبنا الفلسطيني ووجودنا إن شاء الله داخل هذه الحكومة جاء من قناعتنا الكاملة بأنها حكومة مقاومة أتت من أجل حماية المقاومة ودعمها وليس لمحاربتها».

وأشار إلى أن هناك مشاكل كثيرة توجد على الساحة الفلسطينية، وهناك رؤية للعمل في المستقبل، ومضيفا «سنعمل كل جهدنا من أجل أن تكون الشرطة والأجهزة الأمنية السد المنيع لحماية شعبنا أمام توغل العدوان الصهيوني علينا».

وحول التزاماته تجاه السلطة الفلسطينية وهل أثرت على دور المقاومة في المرحلة القادمة، قال ابو عطايا، «إن الحكومة الفلسطينية لم تطلب منا وقف إطلاق الصواريخ، فالحكومة الفلسطينية أكدت لنا أن إطلاق الصواريخ أو وقفها هذا يعود للمقاومة الفلسطينية ورجالاتها، وهم يخططون وفق رؤيتهم للمقاومة، متى يصعدون ومتى يوقفون العمل، ومتى يقومون بالعمليات هذا له علاقة خاصة بالمقاومة وليس للسلطة الوطنية سلطة على المقاومة، إننا نتوافق مع بعضنا لتوحيد الجهود لحماية شعبنا وتخفيف معاناته».

اسرائيل تهدد بقتل وزراء حماس وخالد مشعل وابو سمهدانة

مشعل يؤكد لـ«القدس العربي» انه لا يخشى التهديدات وينفي انباء عن تغييرات في مواقف حماس

الناصرة ـ «القدس العربي»

ـ من زهير اندراوس:

ذكرت مصادر امنية اسرائيلية في تل ابيب الجمعة، حسب الاذاعة الاسرائيلية الرسمية باللغة العبرية، ان اسرائيل ستلاحق من اسمته المطلوب رقم ثلاثة في قائمتها وهو جمال ابو سمهدانة، رغم تعيينه الشخص الثاني في وزارة الداخلية الفلسطينية.

وفي نفس السياق قال رئيس الموساد الاسرائيلي السابق، عضو الكنيست، داني يتوم، من حزب العمال الاسرائيلي في تصريح له صباح الخميس لاذاعة الجيش الاسرائيلي ان وزراء حركة المقاومة الاسلامية حماس على مرمى النيران ايضا، وليس فقط جمال ابو سمهدانة، الذي عينه وزير الداخلية الفلسطيني سعيد صيام، مراقبا عاما لوزارة الداخلية الفلسطينية.

واضاف يتوم، الذي اشرف شخصيا عندما كان رئيسا للموساد على محاولة الاغتيال الفاشلة لرئيس الدائرة السياسية في حركة حماس خالد مشعل في العاصمة الاردنية عمان عام 1997، انه يتحتم على الدولة العبرية الاستمرار في محاولات تصفية قياديي حماس، ومن بينهم وزراء في الحكومة وخالد مشعل ايضا، وتابع قائلا «ممنوع من كل من يتعامل في الارهاب ان يكون محصنا ولا باي حال من الاحوال، حتى لو كان يحمل حقيبة الداخلية في حكومة حماس».

وفي حديث هاتفي الجمعة قال خالد مشعل لـ«القدس العربي» انه لا يخاف من التهديدات الاسرائيلية وان الاعمار بيد الله، وعقب على ما نقلته وكالة الصحافة الفرنسية على لسانه بان حماس على استعداد للتعايش مع الدولة العبرية في حالة انسحابها الى حدود ما قبل عدوان حزيران (يونيو) 1967 وقال انه لا اساس من الصحة لهذا النبأ وانه لم يتحدث الى مراسل الوكالة الفرنسية، لافتا الى انه لا تغيير في مواقف حماس بالمرة.

وفي السياق نفسه، رد الوزير الاسرائيلي زئيف بويم، من حزب كاديما بزعامة ايهود اولمرت على تعيين قائد لجان المقاومة الشعبية، جمال ابو سمهدانة مراقبا عاما في وزارة الداخلية والشرطة الفلسطينية ان «هذه هي قمة الاستهتار حين توظف القاتل وكأنه يريد ان يفرض النظام. وهذا يدل على طابع حكومة حماس في السيطرة التامة لحماس على السلطة وتحويلها الى سلطة ارهابية»، واضاف بويم، الذي يشغل ايضا منصب نائب وزير الامن شاؤول موفاز ان لدى اسرائيل «حسابا طويلا مع هذا القاتل»، اي جمال ابو سمهدانة، مشيرا الى انه مع منصبه الجديد لا يوجد لديه اي حصانة، وستضطر الدولة العبرية الى ان تضع ايديها عليه عاجلا ام اجلا، واكد ان حقيقة وجوده الان في وظيفة رسمية لا يمنحه الحصانة من عمليات الاغتيال.

اما الجنرال موشيه العاد الذي شغل مناصب حساسة جدا في الاجهزة الامنية الاسرائيلية وخدم في المناطق المحتلة عام 1967 فقد اعتبر تعيين ابو سمهدانة من قبل حكومة حماس «تكسيرا لجميع قواعد اللعبة»، متهما وزير الداخلية الفلسطيني نفسه بانه «ارهابي، وان ابو سمهدانة هو من اكبر الارهابيين الذين عرفتهم اسرائيل» وهو المسؤول عن حفر الانفاق لتهريب الاسلحة واطلاق صواريخ القسام باتجاه المستعمرات الاسرائيلية قبل وبعد تنفيذ خطة فك الارتباط وانسحاب اسرائيل من القطاع واخلاء المستوطنات الكولونيالية. ولفت العاد الى ان الاحتلال الاسرائيلي حاول مرات عديدة اغتيال ابو سمهدانة، الا انه فشل. كما اتهمه بانه المسؤول الاول والمباشر عن قتل الدبلوماسيين الامريكيين الثلاثة في قطاع غزة، واضاف قائلا ان هذا التعيين هو اكثر بكثير من الادعاء بان هذا التعيين هو كمن يطلب من القط المحافظة على الحليب. وواصل الجنرال الاسرائيلي تحريضه قائلا انه حتى اليوم حافظت حكومة حماس، التي تضم وفق اقواله 13 وزيرا كانوا متورطين بشكل او بآخر بعمليات ارهابية، على الهدوء، ولكن هذا التعيين هو ارتفاع كبير في نسبة التحدي الذي تضعه حماس امام اسرائيل. واعتبر الجنرال الاسرائيلي تعيين ابو سمهدانة رسالة واضحة من حماس الى اسرائيل وامريكا بان الحركة ستعود الى الكفاح المسلح، لانها توصلت الى نتيجة بانه ليس هناك شيء تخسره بسبب الحصار المفروض عليها.

وزعم الجنرال الاسرائيلي ان حركة حماس بهذا التعيين وجهت رسالة اخرى الى الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بانه ليس المسؤول عن قوى الامن الفلسطينية، الامر الذي سيؤدي عاجلا ام اجلا الى صراع دام بين حماس وبين حركة فتح التي يتزعمها عباس.

الجيش الاسرائيلي يعتقل 15 فلسطينيا

سرايا القدس تقصف عسقلان بصاروخ روسي واصابة فلسطيني برصاص الجنود الاسرائيليين

■ القدس ـ غزة ـ يو بي آي ـ اف ب: اصيب فلسطيني بجروح خطيرة عندما اطلق الجنود الاسرائيليون النار عليه بعد ان هاجم احدهم بسكين كما افاد مصدر طبي فلسطيني.

واوضح المصدر نفسه ان الفلسطيني اصيب في الرأس بينما اصيب الجندي الذي تعرض للهجوم بجروح طفيفة.

ووقع الحادث في مخيم الدهيشة للاجئين القريب من بيت لحم، جنوب الضفة الغربية.

من جهة اخرى، اعلن ناطق عسكري ان الجيش الاسرائيلي اعتقل ليل الجمعة في الضفة الغربية 15 فلسطينيا ملاحقين بتهمة الضلوع في هجمات مسلحة.

وينتمي المشتبه بهم الى كتائب شهداء الاقصى التابعة لفتح وكذلك الى الجهاد الاسلامي وحماس والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

واضاف المصدر نفسه انه خلال اعتقال ثلاثة ناشطين مشتبه بهم في نابلس بشمال الضفة الغربية، اطلقت النيران على القوات الاسرائيلية التي تعرضت ايضا لالقاء قنابل يدوية الصنع بدون ان يؤدي ذلك الى سقوط اصابات.

من جهة اخرى، اعلنت سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الاسلامي الجمعة انها اطلقت صاروخ كاتيوشا على منطقة في جنوب اسرائيل.

وقالت سرايا القدس في بيان انها اطلقت «صاروخ غراد (كاتيوشا) روسي الصنع في اتجاه مدينة المجدل (عسقلان) المحتلة داخل اراضينا المحتلة عام 1948 في شمال قطاع غزة»، واضافت ان «خيار المقاومة بالنسبة الينا هو الخيار الاصوب والامثل والوحيد لاستعادة ارضنا المحتلة وزوال الاحتلال».

وتابعت الحركة «نعلن للعدو ان كيانه لن ينعم بالامن طالما لم ينعم به اهلنا في الضفة (الغربية) وقطاع غزة وعليه الرحيل من ارضنا».

لكن متحدثا باسم الجيش الاسرائيلي نفى اطلاق اي صاروخ، على عسقلان كما لم تتعرض المدينة لسقوط اي صاروخ محلي الصنع (قسام) او قذائف هاون».

وفي قرية بلعين، اندلعت مواجهات عنيفة يوم الجمعة بين الشرطة الاسرائيلية ومتظاهرين اعترضوا على بناء جدار الفصل قرب القرية في الضفة الغربية، وفق ما افاد متحدث باسم الشرطة.

وقال ميكي روزنفيلد لوكالة فرانس برس ان «نحو 150 متظاهرا من الفلسطينيين ودعاة سلام اسرائيليين تظاهروا بعنف ورشقوا رجالنا بالحجارة، فاضطر هؤلاء الى تفريقهم عبر استخدام هراواتهم».

من جهتها، اوردت الاذاعة الاسرائيلية العامة ان الشرطة استخدمت الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي.

وذكرت ان احد عشر متظاهرا واربعة شرطيين اصيبوا بجروح فيما اعتقلت الشرطة اربعة اشخاص.

ويقضم الجدار الذي تبنيه اسرائيل على طول يتجاوز 650كلم بحجة منع تسلل انتحاريين اليها، مساحات واسعة من الاراضي الفلسطينية ويعزل عددا كبيرا من القرى او يقسمها ويفصل اهاليها عن اراضيهم الزراعية.

اشتباكات بين الجيش الاسرائيلي وفلسطينيين وناشطين في منظمات دولية اعتراضا علي الجدار الفاصل في بلعين (رويترز)

المفوضية الاوروبية تحمل اسرائيل المسؤولية الاكبر في الأزمة المالية الفلسطينية

عباس يحذر من «كارثة» بسبب قطع المساعدات الدولية عن الفلسطينيين

■ رام الله ـ اف ب: حذر الرئيس محمود عباس يوم الجمعة من وقوع «كارثة» في الضفة الغربية وقطاع غزة، حال استمر قطع المساعدات عن الحكومة الفلسطينية، وكشف انه عرض مقترحات على الاطراف الدولية لايصال هذه المساعدات عن طريق مكتبه.

وقال عباس عشية بدء جولة اوروبية في حديث لوكالة فرانس برس «ستكون كارثة اذا استمرت المقاطعة والأزمة واصبح الشعب جائعا وليس لدينا خيارات» غير المساعدات الدولية.

وقال «لا بد من ايجاد طرق لادخال الاموال وايصالها للشعب وممكن ان تتولى الرئاسة هذه المهمة وتقوم بهذا الواجب».

واضاف في اشارة الى المقاطعة الاسرائيلية والامريكية والاوروبية للحكومة الفلسطينية «انهم يتجاوزون الحكومة. امل ان تصل الاموال الى الشعب وهذا ممكن من خلال الرئاسة وهو اقتراح وضعناه للامريكيين والاوروبيين وغيرهم».

لكن عباس اكد انه لم يتلق ردا على المقترح وقال انه سيحثه خلال جولته التي ستبدأ مساء الاحد في انقرة وتشمل كل من النروج وفنلندا وفرنسا الجزائر.

وتحتاج السلطة الفلسطينية الى نحو 180 مليون دولار شهريا لتغطية نفقاتها الاساسية لاسيما فاتورة رواتب 165 الف موظف تصل قرابة 120 مليون دولار شهريا.

وقال عباس «لا اعتقد ان هناك ما يبرر قطع المساعدات اذ كانوا (المانحون الدوليون) لا يعترفون بالحكومة فهناك طرق لايصال هذه المساعدات. المهم ان الشعب لا يعاني، ان الانسان العادي لايعاني.المهم ان تصل الاموال».

واضاف «لا نريد ان نناقش لماذا لا تصل الاموال الى الحكومة لاننا لا نريد ان نجلس ونناقش والشعب يموت. لنكن عمليين يجب ان تصل الرواتب او على الاقل جزء من الراتب».

ودعا الرئيس الفلسطيني اسرائيل الى الافراج عن الاموال التي تحتجزها وقال «المطلوب ان يفرجوا عن الاموال. هذه اموال الشعب الفلسطيني هذا من حيث المبدأ».

واضاف في اشارة الى الحكومة الاسرائيلية قيد التشكيل التي يرأسها ايهود اولمرت «مجرد ان شكلت الحكومة عليهم ان يبدأوا الحوار الرسمي الجدي معنا ونحن نعتبر انفسنا شريكا. نحن رسميا وفعليا مع خطة خارطة الطريق (الدولية) دون تحفظات وهذا ينسجم تماما مع الموقف الدولي».

وقال عباس «نرفض رفضا قاطعا الانسحابات الاحادية التي لا تؤدي الى حل ولا الى التوصل الى حل الصراع النزاع وانما الى تأجيله» واضاف «الحل الوحيد الامثل هو المفاوضات النهائية».

واعتبر عباس ان بمقدور الاتحاد الاوروبي والرئيس الفرنسي بشكل خاص لعب دور مهم في دفع الاطراف مجددا الى طاولة الى المفاوضات، وقال ان «الاوروبيين اساسيون في اللجنة الرباعية يجب ان يعملوا نحو كيفية دفع الاطراف الى طاولة المفاوضات، والاحادية ليس منصوصا عليها في خارطة الطريق». واضاف ان «الرئيس (جاك شيراك) بالتأكيد ايجابي ومؤثر في اوروبا وعند الامريكيين ايضا وسنبحث معه مسألة المساعدات والمفاوضات».

واعتبر عباس ان الحكومة الفلسطينية ستبقى في «عزلة» اذا ما استمرت في موقفها الحالي من المقاطعة الدولية. وقال» الامر يعود لهم. اذا استمروا على موقفهم سيبقوا معزولين» لكنه دعا جميع دول العالم الى التعامل مع حكومة رئيس الوزراء اسماعيل هنية.

من جهتها، رأت المفوضية الاوروبية الجمعة ان اسرائيل تتحمل مسؤولية «اكبر» من الاتحاد الاوروبي في الأزمة المالية التي تشهدها السلطة الفلسطينية.

وقالت ايما ادوين المتحدثة باسم مفوضة العلاقات الخارجية بينيتا فيريرو ـ فالدنر «لسنا المصدر الرئيسي لتمويل السلطة الفلسطينية» حتى وان كانت دول الاتحاد الـ25 الجهة المانحة الرئيسية للفلسطينيين بتقديمها مساعدة سنوية قيمتها 500 مليون يورو. واضافت ان المساعدة الاوروبية المباشرة لا تسمح خلال سنة «عادية» سوى بتسديد 10 % من الرواتب التي تدفعها السلطة الفلسطينية».

وتابعت ان الرسوم الجمركية التي ترفض اسرائيل تسديدها للفلسطينيين وتزيد عن 50 مليون دولار شهريا «تشكل مبلغا اكبر بكثير».

الدول المانحة تناقش الخميس المقبل في لندن تقديم مساعدة الى الفلسطينيين

■ لندن ـ اف ب: اعلنت وزارة التنمية الدولية البريطانية الجمعة ان الدول المانحة تعقد اجتماعا الخميس المقبل الموافق 27 نيسان (ابريل) في لندن لمناقشة سبل تقديم مساعدة الى الشعب الفلسطيني رغم مقاطعة الحكومة التي شكلتها حركة المقاومة الاسلامية (حماس).

وقال متحدث باسم الوزارة لوكالة فرانس برس ان الاجتماع غير الرسمي تنظمه وتترأسه كندا، من دون ان يحدد الدول التي ستشارك فيه.

واضاف المتحدث ان هدف اللقاء هو «تبادل افكار وتنسيق عملنا لتحديد كيفية توفير المال للشعب الفلسطيني من جانب الدول المانحة في انتظار عودة السلطة (الفلسطينية) الى سياستها المعتادة».

قطر الدولة الوحيدة التي التزمت بدفع المساعدات للفلسطينيين

■ القاهرة ـ اف ب: ذكرت الجامعة العربية ان قطر هي الدولة الوحيدة بين اعضاء الجامعة التي دفعت المساعدة التي وعدت بها السلطة الفلسطينية خلال قمة الخرطوم في نهاية آذار (مارس).

وكانت قمة الخرطوم قررت مواصلة المساعدة التي يمنحها العرب منذ سنوات الى الفلسطينيين. وابقت على قيمة المساعدة الشاملة الشهرية التي حددتها قمة الجزائر عام 2005 بـ55 مليون دولار.

ودفعت قطر فعلا مبلغ خمسين مليون دولار للفلسطينيين، حسبما ذكر مصدر في الجامعة العربية.

الا ان هذا المصدر قال ان هذا المبلغ يشمل متأخرات وهي مساهمة قطر النظامية في المساعدة للسلطة الفلسطينية حتى 30 ايلول (سبتمبر) ومنحة تبلغ5,7 ملايين دولار فقط.

من جهتها، وعدت السعودية بدفع 92,4 مليون دولار تغطي متأخرات وحصتها في المساعدة النظامية للسلطة الفلسطينية حتى ايلول (سبتمبر) 2006 لكن هذا المبلغ لم يدفع حسبما ذكر المصدر نفسه. ولم تدفع اي دولة اخرى في الجامعة العربية حصتها حتى الآن.

وتتوزع الـ55 مليون دولار التي وعدت الدول العربية بدفعها شهريا الى السلطة الفلسطينية حسب القدرة المالية لكل من الدول المساهمة، فمساهمة كل من الاردن وجيبوتي والصومال وجزر القمر وموريتانيا تبلغ واحد بالمئة بينما تساهم كل من تونس والسودان وسورية بـ1,5 % وكل من البحرين وسلطنة عمان ولبنان واليمن باثنين في المئة.

وتبلغ مساهمة قطر 4,5 % والمغرب خمسة بالمئة والامارات الامارات العربية المتحدة 6,5 % بينما تساهم الجزائر بثمانية بالمئة ومصر ب8,5 % والعراق بعشرة بالمئة وليبيا بـ12 % .

وتساهم كل من السعودية والكويت بـ14 % من هذه المساعدة الشهرية النظامية. وتؤكد السلطة الفلسطينية باستمرار ان معظم الدول العربية لا تحترم وعودها وتراكم متأخرات كبيرة.

وتواجه السلطة الفلسطينية ازمة مالية خطيرة بعد قرار الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة وقف مساعداتهما المالية المباشرة اثر فوز حركة المقاومة الاسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية في كانون الثاني (يناير) الماضي.

باريس ترفض استقبال وزير في حكومة حماس وتؤكد زيارة عباس الاسبوع المقبل

■ باريس ـ اف ب: اكدت وزارة الخارجية الفرنسية الجمعة ان الرئيس الفلسطيني محمود عباس سيزور فرنسا في 27 و28 نيسان (ابريل)، وهي الزيارة التي كان مكتب عباس اعلن عنها في العاشر من الشهر الجاري.

واوضح المتحدث باسم الخارجية الفرنسية جان باتيست ماتاي في تصريح صحافي ان رئيس الجمهورية جاك شيراك «سيستقبل عباس» في 28 نيسان (ابريل).

وسيزور عباس ايضا بروكسل وعددا من الدول الاوروبية، كما اعلن متحدث باسم الاتحاد الاوروبي الخميس.

من جهة اخرى، رفضت فرنسا الجمعة منح تأشيرة دخول الى وزير التخطيط الفلسطيني في حكومة حركة المقاومة الاسلامية (حماس) سمير ابو عيشة للمشاركة في «منتدى حول الحوار الاوروبي العربي» في باريس، كما اعلنت وزارة الخارجية الفرنسية.

وقال المتحدث باسم الخارجية جان باتيست ماتي خلال لقاء صحافي «امتنعنا بالتشاور مع شركائنا الاوروبيين، عن تلبية طلب تأشيرة الدخول هذا».

واوضح ان «هذا القرار ناتج عن الموقف الاوروبي (القاضي) بتعليق الاتصالات السياسية مع الحكومة الفلسطينية» طالما انها لم تلب الشروط التي حددتها لها الاسرة الدولية وفي طليعتها التخلي عن العنف والاعتراف باسرائيل.

وكان من المقرر ان يشارك الوزير الفلسطيني في «منتدى حول الحوار الاوروبي العربي» ينظم في معهد العالم العربي في باريس ويحضره وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي.

وعلق الاتحاد الاوروبي في العاشر من نيسان (ابريل) مساعداته المباشرة للحكومة الفلسطينية المنبثقة عن حركة